



تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر مستحيل ما لم تتوافر المهارات الأساسية للجميع حول العالم، وهو هدف لا يزال بعيداً
إيريك هانوشيك ولودجر ووسمان

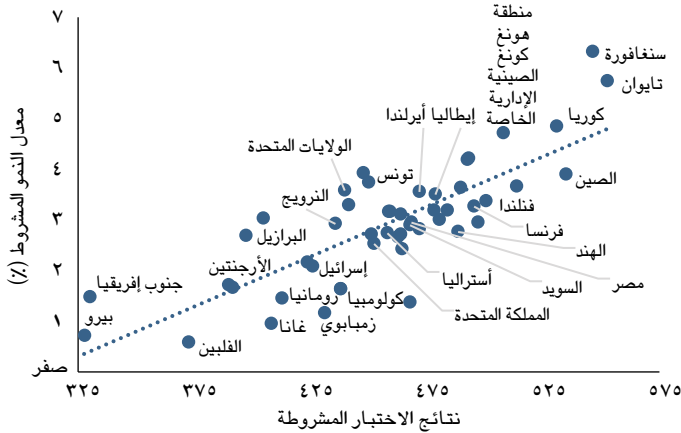


كثيرة، والأحداث الأخيرة لم تساعد في بناء فرص نجاح أفضل.

واستناداً إلى الشواهد المتاحة، نسلط الضوء على ثلاث قضايا أساسية. أولاً، تفسر الفروق بين المهارات الثلاثة أرباع التباين في معدلات النمو بين البلدان على المدى الطويل. وثانياً، يوجد عجز ضخم في المهارات العالمية، نظراً لأن ثلثي شباب العالم، وربما أكثر، لا يملكون حتى المهارات الأساسية. وثالثاً، سيساهم توفير المهارات الأساسية للجميع حول العالم في زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي مستقبلاً بقيمة ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي خلال الفترة المتبقية من القرن الحالي.

حازت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اهتماماً كبيراً منذ إقرارها عام ٢٠١٥. والآن وقد انتصفت المدة اللازمة لتنفيذها، لا توجد سوى دلائل بسيطة على إمكانية تحقيق هذه الخطة الطموحة بحلول عام ٢٠٣٠. ويُشترط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر دعم التنمية العالمية التي تتيح الموارد اللازمة للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف، ولكن يوجد تحد رئيسي. فالتنمية الاقتصادية تعتمد على المهارات المتاحة في كل مجتمع، مما يعني ضرورة توفير التعليم عالي الجودة للجميع على نحو عادل، وهو أمر يصعب التفاؤل بشأنه. فمواطن العجز

رأس المال المعرفي والنمو الاقتصادي
معظم الفروق في معدلات النمو على المدى الطويل عبر البلدان تعزى إلى الفروق في مهارات الأفراد.



المصدر: دراسة (Hanushek and Woessmann, 2015). ملحوظة: الاقتتان بين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ ومتوسط درجات اختبارات التحصيل الدراسي الدولية (متوسط درجات الرياضيات والعلوم خلال الفترة ١٩٦٤-٢٠٠٣ المستمدة من اختبار اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية، وبرنامح التقييم الدولي للطلاب، والدراسات السابقة)، بعد مراعاة الفروق في المستويات الأولية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وسنوات الدراسة (رسم بياني ذو متغير إضافي).

فيما بينها، نجد العلاقة نفسها بين التحصيل الدراسي وتسارع معدلات النمو، مما ينفي فكرة أن تحسن مستوى التحصيل الدراسي يعكس عوامل محذوفة خارج النظام المدرسي. وتوصلنا أيضا إلى أن البلدان التي تسجل تحسنا في مستويات التحصيل الدراسي بمرور الوقت تتحسن معدلات نموها لاحقا، مما يمكن معه استبعاد وجود عوامل ثقافية أو مؤسسية محتملة محذوفة.

بيئة التعليم العالمية

دائما ما كان من الصعب على مر التاريخ رصد النجاح في قطاع التعليم. وتم استحداث اختبارات التحصيل الدراسي الدولية للمرة الأولى خلال الستينات — وتشارك فيها حاليا جميع البلدان الثرية بصفة منتظمة — ولكن معظم البلدان الفقيرة لم تشارك فيها مطلقا. وقد تم استحداث مجموعة من الاختبارات الإقليمية الموازية، وإن كانت لا ترتبط بصورة مباشرة بالاختبارات الدولية الأوسع نطاقا. ومعظم الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادان الأكبر من حيث عدد السكان، لا يصدر عنها بيانات دورية عن نتائج الطلاب.

ويغطي أحدث أبحاثنا مختلف اختبارات التحصيل الدراسي الدولية والإقليمية (راجع دراسة، Hanushek, Gust, and Woessmann التي تصدر قريبا). ويرصد البحث الاتجاه العالمي للتحصيل الدراسي والمهارات بدقة كافية، وإن ظل مشوبا بقدر من عدم اليقين، لاستطلاع مدى التقدم الذي أحرزه العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونُعرّف المهارات الأساسية بأنها المهارات اللازمة للمشاركة المنتجة في الاقتصادات الحديثة. ومن منظور عملي، نفترض أن إتقان هذه المهارات يتحقق بإجادة

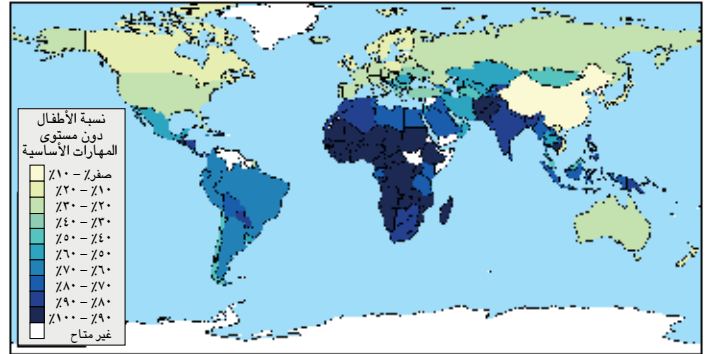
التحصيل الدراسي والنمو

تم إجراء عدد كبير من الأبحاث لفهم محددات النمو الاقتصادي. غير أن نمط النمو الاقتصادي والتنمية، كما نراه، بسيط ومباشر: فرغم أن النمو على المدى القصير يعتمد على عدد من العوامل، نجد أن النمو على المدى الطويل مرهون أساسا بمهارات الأفراد (دراسة Hanushek and Woessmann 2015). علاوة على ذلك، يشير تحليلنا إلى أن الاختبارات الدولية التي تقيس التحصيل الدراسي للطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم تعد مؤشرا دقيقا للمهارات الاقتصادية الأساسية.

ويعكس الرسم البياني ١ بوضوح العلاقة بين النمو على المدى الطويل والتحصيل الدراسي. وتُقاس مهارات السكان بناء على درجات الاختبارات الدراسية الدولية (مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب [PISA]، واتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية [TIMSS])، وما سبقهما من اختبارات). ويوضح الرسم البياني نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ بعد استبعاد التباين الناتج عن مستوى الدخل الأولي في كل بلد (نظرا لأن محاكاة التكنولوجيا المستحدثة في بلدان أخرى أسهل من ابتكارها). ويوجد رابط وثيق بين النمو والتحصيل الدراسي: فالبلدان التي يحرز سكانها مستويات تحصيل متقدمة أسرع نموا من غيرها، بينما تعجز البلدان التي يحرز سكانها مستويات تحصيل متأخرة عن تحقيق أي نمو يُذكر. ويفسر مستوى التحصيل الدراسي ثلاثة أرباع التباين في معدلات النمو عبر البلدان. علاوة على ذلك، لا يتأثر النمو بعدد سنوات الدراسة بل بمستوى التعلم الفعلي. غير أن الشاغل المعتاد حيال هذه الفكرة يكمن في أنها قد لا تعكس علاقة سببية نظرا لأن هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية وترتبط ارتباطا مباشرا بمستوى التحصيل الدراسي. وقد أجرينا دراسة متعمقة حول عدد من التفسيرات المحتملة الأخرى (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2015) مدعومة بحجج موثوقة على أن رفع مستوى التحصيل الدراسي له تأثير قوي على النمو — وإن كان من المستحيل تبديد جميع الشكوك في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، خلصت الدراسة إلى أن اختبارات التحصيل الدراسي حتى أوائل الثمانينات تتكهن بمعدلات النمو المستقبلية (وهو ما يستبعد وجود علاقة سببية عكسية بسيطة)، وأن زيادة الإنفاق (التي قد تكون نتيجة تسارع معدلات النمو) لا تؤدي دائما إلى تحسن مستوى التحصيل الدراسي. علاوة على ذلك، إذا ما استخدمنا جزءا فقط من التباين في مستوى التحصيل الناتج عن قوة مؤسسات النظام المدرسي، مثل تدابير المساءلة القوية أو وجود عدد أكبر من المدارس للاختيار

فجوات المهارات الأساسية على خريطة العالم

أكثر من ٩٠٪ من الأطفال في عدد كبير من البلدان لا يستطيعون الوصول إلى مستوى المهارات الأساسية.



المصدر: دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann (تصدر قريباً).

ملحوظة: النسبة التقديرية للأطفال الذين لا يستطيعون بلوغ مستوى المهارات الأساسية على الأقل (المعادل للمستوى الأول من برنامج التقييم الدولي للطلاب) في الرياضيات والعلوم.

- الظاهرة عالمية، ولكنها أكثر حدة على الإطلاق في البلدان الأكثر فقراً — كما يتضح في الرسم البياني ٢.
- وفيما يلي ست حقائق مبسطة تلخص التحديات الإنمائية الناجمة عن العجز العالمي في المهارات الأساسية:
- ما لا يقل عن ثلثي شباب العالم لا تتوافر لهم المهارات الأساسية.
- نسبة الشباب الذين لا تتوافر لهم المهارات الأساسية تتجاوز النصف في ١٠١ بلد وتزيد على ٩٠٪ في ٣٧ بلداً من هذه البلدان.
- حتى في البلدان مرتفعة الدخل، يفتقر ربع الشباب إلى المهارات الأساسية.
- عجز المهارات يصل إلى ٩٤٪ في إفريقيا جنوب الصحراء و ٩٠٪ في جنوب آسيا، بينما تصل النسبة إلى ٧٠٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و ٦٦٪ في أمريكا اللاتينية.
- بالرغم من أن فجوة المهارات تكون أكثر وضوحاً على الإطلاق بين ثلثي شباب العالم الذي تخلفوا عن التعليم الثانوي، يعجز ٦٢٪ من طلاب التعليم الثانوي حول العالم عن بلوغ المهارات الأساسية.
- نصف شباب العالم يعيشون في البلدان الخمسة والثلاثين غير المشاركة في الاختبارات الدولية، مما يؤدي إلى عدم توافر معلومات دورية عن الأداء في المراحل الأساسية.

وفي ضوء مستويات التحصيل الدراسي الحالية، سيكون تحقيق التنمية العالمية الحقيقية مرهوناً بإحداث تغيير ملموس في المدارس المتاحة لغالبية الطلاب حالياً ومستقبلاً. وحتى إن التحق جميع الشباب بالمدارس (وهو من المتطلبات التي يؤكد عليها هدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم)، فلن يكون ذلك كافياً نظراً لأن المشكلة الأساسية تكمن في تدني جودة التعليم في معظم الاقتصادات النامية. وهذه الرسالة ليست مفاجئة تماماً حسبما يتضح من المناقشات حول السياسات خلال الفترة التي سبقت الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة، ولكنها أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب الجائحة التي أعاققت مسيرة التقدم، بل حالت دون الحفاظ على المكتسبات السابقة.

اقتصاديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينبغي أن يكون الهدف الإنمائي الأول هو تزويد جميع الأطفال في جميع البلدان (هدف شامل وعالمي) بالمهارات الأساسية على الأقل، وهو ما سيؤدي إلى زيادة هائلة في الدخل العالمي. وكلما تحسنت مهارات الأفراد، ارتفعت دخولهم على مدار حياتهم. وسيكون التأثير الكلي أكبر كثيراً.

وقد عكفت الاقتصادات المتقدمة ومنظمات المعونة الدولية على تحسين أوضاع الاقتصادات النامية. وفي عام ٢٠٢٠، تم صرف ما يزيد على ١٦١ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات إنمائية رسمية. وكانت هناك انتقادات

المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تحصيل المهارات الأساسية الشاملة

تحصيل المهارات الأساسية الشاملة العالمية يضيف ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي.

العالم حسب المنطقة	قيمة الإصلاحات (بتريليونات الدولارات الأمريكية)	٪ من إجمالي الناتج المحلي الحالي
إفريقيا جنوب الصحراء	١٢٤	٥٢٤
جنوب آسيا	٢٥٨	٢,٧٩٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦٧	٢,١٦٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٦	٨٨٦
أوروبا وآسيا الوسطى	٦٦	٧٤٩
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٥	١٩٧
أمريكا الشمالية	٤١	١٧٧

المصدر: دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann (تصدر قريباً).

ملحوظة: القيمة المخصصة للزيادة المستقبلية في إجمالي الناتج المحلي حتى عام ٢١٠٠ نتيجة تحصيل جميع الشباب للمهارات الأساسية على الأقل (تعادل المستوى الأول من برنامج التقييم الدولي للطلاب).

المستوى المهاري الأدنى من المستويات الستة لبرنامج التقييم الدولي للطلاب — أي مهارات المستوى الأول من البرنامج. ويستطيع الطلاب في هذا المستوى تنفيذ خطوات روتينية واضحة بناء على تعليمات مباشرة، ولكنهم لا يستطيعون استخلاص استنتاجات مباشرة أو استخدام القواعد الأساسية بصورة دقيقة لحل مسائل بسيطة مكونة من أعداد صحيحة. وتعد هذه المهارات الأساسية شرطاً أساسياً للمشاركة في المجتمعات الحديثة فحسب، ولكن للتعلم طوال الحياة الذي أصبح ضرورة في عالم دائم التغيير.

ويعكس تحليلنا نتائج مثيرة للقلق. فثلثا شباب العالم أو يزيد يعجزون عن بلوغ المستويات المهارة الدنيا اللازمة للمنافسة في الاقتصاد الدولي. وتنتشر هذه



حضور الطلاب في قاعات الدراسة التقليدية كانت محدودة بدرجة أكبر. وينبغي تطوير المدارس عما كانت عليه في بداية عام ٢٠٢٠ كشرط لتعافيها من الانتكاسات الناجمة عن الجائحة.

ويتطلب التطوير التركيز بقوة على تحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلاب باعتباره أحد أهداف السياسات. غير أنه لا يوجد حل واضح، وقد تختلف السياسات الفعالة حسب السياق. ولكن الشواهد تشير إلى أهمية التركيز على الحوافز المرتبطة بنتائج التعليم، وهو ما يُفضل القيام به من خلال الهياكل المؤسسية للنظام التعليمي. وتجدر الإشارة إلى أن سياسات التعليم التي تقوم على استحداث آليات فعالة للمساءلة، وتشجيع الاختيار، والتأكيد على كفاءة المعلم، والإثابة المباشرة لحسن الأداء، تعد واعدة بناء على الشواهد المتاحة.

كلما تحسنت مهارات الأفراد، ارتفعت دخولهم على مدار حياتهم. وسيكون التأثير الكلي أكبر كثيرا.

أما البلدان الأكثر احتياجا، فنراها تسير على غير هدى بالطبع، دون أي معلومات حول مستويات التحصيل الدراسي لطلابها في الوقت الحالي. وينبغي أن تضع المنظمات الإنمائية الدولية اختبارات دورية وفق المعايير الدولية في جميع بلدان الجنوب، على أن يكون محتوى هذه الاختبارات مناسباً للأطفال الذين يجدون معاناة في بلوغ المستويات الأساسية. وهذه الاختبارات الدولية التنافسية ستتيح لصناع السياسات معلومات أفضل بما يمكنهم من تركيز طاقاتهم وتصميم سياسات ملائمة — وتحديد مدى نجاحها. ^{FD}

إيريك هانوشيك زميل أقدم في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد. **ولودجر ووسمان** أستاذ الاقتصاد بجامعة ميونخ ومدير مركز اقتصاديات التعليم التابع لمعهد المعلومات والبحوث.

المراجع:

Gust, Sarah, Eric A. Hanushek, and Ludger Woessmann. Forthcoming. "Global Universal Basic Skills: Current State and Implications for World Development."

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2015. *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. *The Economic Impacts of Learning Losses*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

متكررة لمدى فعالية هذه الجهود استند معظمها إلى عدد من الشواهد التجريبية التي أشارت إلى تباطؤ مسيرة التنمية بوجه عام.

وقمنا بحساب القيمة الاقتصادية الناتجة عن سد فجوات التعلم من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تزويد جميع الشباب بالمهارات الأساسية (راجع الجدول). ويتطلب ذلك إلحاق جميع الشباب بتعليم ثانوي جيد بما يكفي لتزويدهم بالمهارات الأساسية. ونستخدم علاقة النمو الموضحة في الرسم البياني ١ لمحاكاة تأثير هذه الجهود، مع إتاحة الوقت اللازم لتحسين أوضاع المدارس وخصم المكاسب المستقبلية البعيدة (راجع دراسة Gust, Ha-nushek, and Woessmann التي تصدر قريبا).

وكانت النتيجة صادمة. فكما يتضح من الجدول، تبلغ القيمة الحاضرة لإجمالي الناتج المحلي العالمي الإضافي خلال الفترة المتبقية من القرن ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي، أو خمسة أضعاف إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي في الوقت الحالي. وتعادل المكاسب المحققة ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي المستقبلي المخصوم خلال نفس الفترة. ويساوي التأثير على المناطق النامية ككل حول العالم — إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية — أضعاف إجمالي ناتجها المحلي في الوقت الحالي.

وتطوير المدارس على هذا النحو سيكون مهمة صعبة بالطبع، كما أن استيعاب الاقتصادات لهذه القوة العاملة المزودة بمجموعة المهارات الجديدة سيستغرق وقتا طويلا. غير أن المكاسب الضخمة المنتظرة يتضح معها ضرورة الاهتمام ببناء قوة عاملة عالية الكفاءة. ومن منظور أشمل، تتيح التنمية المدفوعة بالتعليم إمكانية تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة.

ضرورة ملحة جديدة

تعكس الصورة السابقة عالم ما قبل الجائحة. وقد نتجت عن الجائحة تغيرات عالمية في مكتسبات التعليم بين مختلف مجموعات الطلاب في الوقت الحالي. حتى أن عودة الأداء المدرسي إلى مستواه في يناير ٢٠٢٠ لن تمحو الخسائر الناجمة عن إغلاق المدارس وعدم الرغبة في العودة إلى قاعات الدراسة (دراسة Hanushek and Woessmann, 2020).

والأسوأ من ذلك أن هناك شواهد متزايدة على أن خسائر التعلم الناجمة عن الجائحة كانت أشد وطأة بالنسبة للأطفال الفقراء — سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في الاقتصادات النامية التي تضم الكثيرين منهم. واتساقا مع نتائج التحليل السابق، كانت الاضطرابات أكثر حدة في مجموعة كبيرة من الاقتصادات النامية. فلم يقتصر الأمر على إغلاق المدارس في تلك المناطق لفترات أطول — تجاوزت الأرقام القياسية لتصل إلى عامين في أوغندا — بل إن الخيارات البديلة